قيامُ الدَّولة وانهيارها [1]

الفاتح عبد الله عبد السَّلام *

مُقدِّمة

يعد مارتن فان كرفيلد أحد أبرز المؤرخين الإسرائيليين المعاصرين، ويعمل أستاذاً للتاريخ بالجامعة العبرية بالقدس المحتلَّة. وقبل صدور هذا الكتاب في طبعته الأولى عام ١٩٩٩م قام كرفيلد بتأليف وإصدار مجموعة من الكتب المهمة في مجال تخصصه دارت كلها حول موضوع "الحرب"، وهو الموضوع المهم والرئيس، والذي يتصدر هموم واهتمامات الأكاديميين الإسرائيليين، وذلك بحكم الطبيعة العدوانية والتوسعية للدولة الصهيونية، وتأتي في مقدمة هذه الأعمال:

تجهيز الحرب (Supplying War) وصدر في عام ١٩٧٨م.

مناهضة القوة (Fighting Power) وصدر في عام ١٩٨٢م.

---

[1] Creveld, Marten Van: **The Rise & Decline of the State** (London: Cambridge university press, ٢nd edition, ٢٠٠٠).

* أستاذ مشارك، قسم العلوم السياسية، كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا.

القيادة في الحرب (Command in War) وصدر في عام ١٩٨٥م.

التقانة والحرب (Technology & War) وصدر في عام ١٩٨٨.

تحول الحرب (The Transformation of War) وصدر في عام ١٩٩١م.

أما الكتاب موضوع هذه المراجعة فقد صدر بالإنجليزية، وفي طبعته الأولى في عام ١٩٩٩م عن دار جامعة كامبردج للنشر، وأعيدت طباعته في عام ٢٠٠٠م، وجاءت صفحات الكتاب في ٤٣٩ صفحة من القطع المتوسط، واشتمل على ستة أبواب رئيسة.

المحاور الرئيسية للكتاب: الأطروحة الأساسية والتي تتناولها محاور الكتاب هي أن مؤسسة الدولة والتي صارت ومنذ منتصف القرن السابع عشر للميلاد أهم المؤسسات السياسية وأخطرها في المجتمعات الحديثة، هي الآن وتحت تأثير مجموعة من العوامل المهمة في حالة انحطاط وذبول.

في تحليله يحاول كرفيلد تتبع مؤسسة الدولة منذ مراحلها الجنينيَّة ونهوضها وحتى اليوم. فيبدأ بإلقاء الضوء على التنظيمات البشرية البدائية، يقود القارئ بعدها إلى التكوينات الأولى للدولة. ثم تطور هذه المؤسسة وصولاً لعهدها الزاهر خلال فترة الحرب الكونية الأولى والثانية، تلك الفترة التي أسماها بفترة تأليه أو تمجيد الدولة (the Apotheosis of the state)، ثم يتناول انتقال هذه المؤسسة من موطنها الأصلي في غرب أوروبا لتغطي بقية المعمورة.

وباختصار يحاول المؤلف استنباط مستقبل الدولة من خلال استقراء ماضيها، ولتحقيف هذه الغاية وزّع كرفيلد محتويات الكتاب إلى ستة أجزاء كل واحد منها تناول حقبة تاريخية معينة ومثّل وحدة موضوعية مستقلة.

الباب الأول: تناول فترة بداية التاريخ المدون (Recorded History)، تلك الفترة التي يمكن التأريخ لها بخمسة إلى سبعة آلاف سنة، حيث لم توجد خلال تلك الفترة الأولى من التطور البشري دولة أو سلطة مركزية بالمعنى المتداول اليوم، والوحدات التي وجدت آنئذ قسّمها المؤلّف إلى أربع مجموعات:

الشكل الأول: قبائل أو مجموعات بدون حكّام: ويمثل هذه المجموعة السكان الأصليون في أستراليا، والأسكيمو في أمريكا الشمالية، والبوشمان (Bushman) في منطقة كالهاريا الصحراوية في إفريقيا، والمجموعات القبلية في شرق ووسط إفريقيا،

وتميزت هذه المجموعات بصغر حجمها، كما تميزت علاقاتها مع بعضها بالعداء والحروب المستمرة.

الشكل الثاني: مجموعات أو قبائل بحكام (Chiefdoms/Tribes with rulers): ووجدت هذه في مناطق عديدة من العالم مثل جنوب وشرق وغرب إفريقيا، وجنوب شرق آسيا، هاواي، نيوزلندا، وكذلك القبائل الجرمانية في أوروبا. وتميزت هذه المجموعات بطبقية أو هرمية مجتمعاتها، بمعنى أنه وجدت طبقة نخبوية، أما السواد الأعظم من السكان فيقبع في أسفل السلم الاجتماعي.

الشكل الثالث: الوحدات السياسية: هو المدينة الدولة أو دولة المدينة (City-State)، حيث اختلف الوضع هنا عن المجموعة الأولى والثانية حيث تمحورت الأنشطة والسلطة حول المدينة، ووجود معبد، ومكان للتسوق، ومباني لإدارة المدينة، واختلف نمط الحياة حيث صارت الأغلبية من السكان لا تحترف الزراعة أو الرعي، بل سيطرت التجارة والحرف اليدوية. وكان أول ظهور هذه التكوينات في الصين، والهند ومنطقة الشرق الأوسط الحالية، ثم انتقلت هذه الأشكال إلى أمريكا الوسطى والجنوبية، ولكن يبقى النموذج الأثيني والروماني المثال الكلاسيكي لهذه التكوينات.

الشكل الرابع: والأخير هو الإمبراطوريات.

الأشكال الثلاثة الآنفة الذكر تميزت بصغر حجمها النسبي، أما الإمبراطوريات فكانت تمثّل تكوينات سياسية تميزت بالاتساع والضخامة، وبعضها عمّر لبضعة قرون، أو في أحيان أخرى لآلاف السنين مثل إمبراطورية الأنكا ـــ Inca في أمريكا اللاتينية، والمصرية القديمة ومثيلتها في الصين.

هناك ثلاثة مؤسسات أساسية سندت هذه الإمبراطوريات أولاها هيمنة الرقّ - Slavery، وعلى أنقاضه ساد الإقطاع - Feudalism بوصفه نمطاً اجتماعياً ميّز العلاقات بين النخبة الحاكمة وأغلبية السكان. وثانيتها السلطة الدينية، وثالثتها الجيش.

الباب الثاني من الدراسة والذي غطّى الفترة الممتدة من ١٣٠٠م وحتى عام ١٦٤٨م أو عام التوقيع على معاهدة وستفاليا - Westphalia، حيث شهدت هذه الفترة بدايات أو إرهاصات التنظيم الدولي، حيث صارت الدولة الوحدة أو الفاعل الأهم في التنظيم الدولي. وهذا الباب يتناول بالتحديد فكرة نهوض أو ظهور الدولة من رماد

القرون الوسطى في أوروبا، ويلاحظ المؤلف أن ولادة هذه المؤسسة لم تكن بالأمر السهل أو الميسور، وأنها نتجت عن مخاض طويل وقاس ومرير ميّزته الحروب الدامية في أوروبا، وهُزمت في هذه الفترة الإمبراطوريات ذات النُّزوع العالمي كما هُزمت الأفكار التي تمحورت حول الإقطاع.

الباب الثالث غطى الفترة الممتدة بين عام ١٦٤٨م، وحتى فجر الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩م، وشهدت هذه الحقبة العديد من التطورات والتحولات المهمة في مسيرة مؤسسة الدولة. من أهم ملامح هذه الفترة الفصل الواضح بين مؤسسة الدولة ومؤسسات المجتمع المدني الأخرى، مثل الأحزاب السياسية، وجماعات المصالح والضغط، والنقابات المهنية، والمنظمات التطوعية. وشهدت هذه الفترة ظهور العديد من المؤسسات الحديثة المرتبطة بالدولة، مثل الجهاز البيروقراطي - مؤسسة الجيش - الشرطة والسجون وغيرها.

السمة المميزة لهذه الفترة هي إحكام الدولة سيطرتها على كل مناحي الحياة السياسية، والاقتصادية، والثقافية، وحتى مع ازدهار الأفكار الليبرالية في تلك الفترة ودعوتها لتقليص سلطة الدولة إلا أن دور القطاع الخاص والمبادرة الفردية ظلّ هامشياً.

الباب الرابع تناول بالتحليل العميق كيف أن الدولة اكتشفت واستغلت الرصيد العظيم للمشاعر الوطنية والتي غذتها كتابات هيغل وهيردر - Herder، وفيخته - Fichte وأضرابهم، حيث استغلت الدولة هذه المشاعر لتقوية ذاتها وإحكام قبضتها على أزمّة الأمور، وغذّت هذه المشاعر وألهبت وقود حربين ضروسين في عام ١٩١٤م و١٩٣٩م.

الباب الخامس يصف لنا كيفية انتقال أو انتشار مؤسسة الدولة من موطنها الأصلي في غرب أوروبا حيث صارت النمط السائد في شرق أوروبا، والمستعمرات البريطانية في شمال أمريكا، وأستراليا، والمستعمرات الإسبانية والبرتغالية في أمريكا اللاتينية، وأخيراً في إفريقيا وآسيا. ويلاحظ المؤلف هنا أن الإمبريالية أو الاستعمار قد زرعا مفهومهما للدولة والأطر الدستورية الحكومية الخاصة به في مستعمراتهم؛ فمثلاً

نجد فرنسا اتبعت أسلوب الحكم المباشر - Direct Rule في مستعمراتها ومحمياتها، بينما طبقت إنجلترا أسلوب الحكم غير المباشر - Indirect Rule.

أخيراً وفي **الباب السادس** والأخير من هذه الدراسة والذي أظنه أقيم فصول هذه الدراسة وأثراها يقوم المؤلف بتحليل ومناقشة مجمل القوى والمتغيرات التي أضعفت في فترة الثلاثين عاماً المنصرمة من مؤسسة الدولة وأدت في بعض الحالات إلى انهيار الدولة واختفائها تماماً كما هو الحال بالنسبة ليوغسلافيا أو الاتحاد السوفييتي السابق، أو في أحيان أخرى أن تتنازل الدولة عن جزء مهم من معطيات سيادتها كأن تتكامل بمحض إرادتها مع دولة أخرى في كيان أكبر من الدولة، كما تبرز حالة الاتحاد الأوروبي الماثلة (في اجتماعهم الأخير في ديسمبر ٢٠٠٢م في كوبنهاغن، حيث قرروا زيادة رقعة اتحادهم بضم عشرة أعضاء جدد بحلول ٢٠٠٤م)، وفي حالة ثالثة نجد أن الدولة قد أرخت طوعاً أو كرهاً من قبضتها بإعطائها هامشاً أكبر من حرية الحركة للأفراد والجماعات على حساب سلطة الدولة؛ وهي الظاهرة التي بدأت في بدايات الثمانينيات في القرن العشرين بازدهار الفكر الليبرالي اليميني المحافظ بوصول زعامات محافظة في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية إلى سدة الحكم، مثل مارغريت تاتشر في بريطانيا، وهلموت كول في ألمانيا الاتحادية، ورونالد ريغان في الولايات المتحدة وغيرهم.

نجد أن القاسم المشترك الأعظم بين سياسة هؤلاء الزعماء هو تقليص سلطة الدولة وانزوائها في الظل مع إعطاء سلطة أكبر للقطاع الخاص والمبادرة الفردية، ونجد الآن في السياسات الحالية لإدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش استمراراً لهذا التيار المحافظ أو ما يعرف بالإنجليزية بـــ The de-Regulation، أو تقليص دور الدولة في رسم السياسات الكلية خصوصاً في مجال الاقتصاد.

يتحدث كرفيلد في هذا الباب الخاتم عن العوامل الطارئة والتي بدأت تحديداً منذ عام ١٩٧٥م في إضعاف عقد مؤسسة الدولة، وأهم تلك العوامل:

أولاً: تناقص قدرة الدولة على خوض الحروب: ونعني بهذا الحروب الكبرى مثل الحرب العالمية الثانية، وتناقص احتمالات مثل هذه الحروب مستقبلاً، ويشير المؤلف هنا إلى أن شنّ الحروب في الماضي كان من أهم الأسلحة أو العوامل التي ساعدت في

تغذية وتقوية سلطة الدولة. ومع التقدم التقني المذهل في أسلحة الدمار الشامل تمّ لجم وتحجيم الظروف المؤدية للحروب الشاملة، وهيمنة مفاهيم استراتيجية جديدة مثل مفهوم "ميزان الرعب المتبادل"، حافظت على نوع من السلام، وبهذا تمّ نزع واحد من أهم مصادر نفوذ وهيمنة الدولة.

ثانياً: في محاولة للتعويض عن هذا الفقد وتحت ضغوط الناخب، وتحديداً الطبقات الدنيا في المجتمع تبنت الدولة بعض الإجراءات الاشتراكية، وحدث هذا حتى في أعتى الديمقراطيات الغربية مثل الولايات المتحدة تحت قيادة روزفلت قبل وخلال فترة الحرب الكونية الثانية، الأمر الذي أسهم في خلق دولة الرفاهية الحديثة Welfare State. ولكن وابتداءً من منتصف السبعينيات نجد أن سدنة الدولة اكتشفوا الفاتورة أو التكلفة الباهظة لهذه المتطلبات؛ تزامن هذا مع إعادة اكتشاف لأفكار آدم سميث وديفيد ريكاردو الليبرالية المحافظة، والتي وجدت صدىً واسعاً في كتابات بعض الاقتصاديين المعاصرين مثل الأمريكي ملتون فريدمان - Melton Friedman الذي صار المستشار الاقتصادي للرئيس ريغان، والنمساوي فردريتش فون هيك - Friedrich Von Hayek، وكتابات كلا الرجلين تبلورت في الدعوة إلى تقليص دور الدولة وإعطاء المزيد من الصلاحيات للقطاع الخاص.

ثالثاً: دور التقانة الحديثة وثورة المعلومات: خاصة ثورة الاتصالات، وتطوير كمبيوترات ذات قدرة عظيمة على ربط الأفراد والجماعات في كل بقاع الدنيا بسرعة فائقة، وتذويب الفوارق الجغرافية والحدود المصطنعة بين البشر. ونلاحظ خلال الفترة ذاتها نشوء مؤسسات في داخل الدولة، ولكنها استقلت عن الدولة، بل استولت على العديد من سلطات الدولة، بوصفها جماعات المصالح الاقتصادية مثل: المجمع الصناعي العسكري - Military Industrial Complex، وهذا ائتلاف للمصالح يضم السياسيين، والعسكريين، ورجال الأعمال، ونفوذه طاغ على الدولة ومؤسساتها، حتى يقال أنه في بلد مثل أمريكا أن هذه المجموعة تصنع كبار المسئولين وتخلعهم متى شاءت، وهذه الجماعات نفسها تدفع الإدارة الأمريكية الآن باتجاه شنّ حرب عدوانية على العراق خدمة لمصالحها.

التنامي المذهل أيضاً في عدد وقدرات الشركات متعددة الجنسية والتي في أحيان كثيرة فاقت قوتها قوة بعض الدول خاصة في العالم النامي ساعدت في تقليص سلطة الدولة لأن هذه الشركات صارت لها أجندتها الخفية الخاصة بها، وكثيراً ما نجدها تتدخل في الشؤون الداخلية للدولة المضيفة بل التآمر ضدها.

وتزايد أيضاً في الآونة الأخيرة سلطان المنظمات الدولية وفي مقدمتها الأمم المتحدة ووكالاتها، ومع أن الأمم المتحدة قد خلقتها الإرادة السياسية للدول بعيد الحرب العالمية الثانية إلا أنها وبالتدريج استولت على العديد من وظائف الدولة وبالذات في مجال إقرار الأمن والسلم العالميين، وامتد نفوذها ليغطي مجال الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وصار لبعض أجهزتها مثل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي أخطبوطاً مخيفاً يحدد السياسات المالية لدول العالم الثالث.

يتحدث المؤلف أيضاً عن تنامي ظاهرة ما أسماه بالإرهاب الدولي؛ حيث تحدث باستفاضة عن أسباب تفشي هذه الظاهرة، وظهور جماعات دولية تمارس هذا النشاط مثل جماعة بادر ماينهوف الألمانية، والجيش الأحمر الياباني، وجماعات الدرب المضيء في بيرو... ونلاحظ انتقائية واضحة في تناوله لهذه الظاهرة، إذ إن بعض هذه الجماعات (مثل الجماعات الفلسطينية) لجأت لحمل السلاح اضطراراً لتحقيق مطامحها المشروعة في الاستقلال وتحقيق حق تقرير المصير، وهي حقوق كفلتها مواد القانون الدولي. وتمثلت انتقائية المؤلف في تناوله لهذه القضية أيضاً في إغفاله الحديث عن نوع جديد من الإرهاب، ألا وهو إرهاب الدولة - State Terror الذي تمارسه إسرائيل ضد الفلسطينيين بشكل مستمر ومنظم.

يرتبط بالعامل السابق فشل الدولة في توفير حدّ أدنى من الأمن للأفراد والجماعات، الأمر الذي أدى إلى ازدهار نشاط اقتصادي جديد تمثل في قيام مؤسسات خاصة لتوفير الأمن لمن يستطيع أن يدفع فاتورة ذلك - Private Security Industry، ويستخدم كرفيلد هذا التطور بوصفه مؤشراً يدل على انحطاط سلطة الدولة وفقدانها القدرة على تحقيق وتوفير الأمن لمواطنيها. ويرى المؤلف أن السياسات الاقتصادية المعروفة بالخصخصة - Privatization والتي ابتدعتها أولاً الدول الرأسمالية، ثم تبعتها بعد ذلك الدول النامية قد أسهمت بقدر وافر

في إضعاف سلطة الدولة، وفي ذات الوقت أسهمت في التمكين الاقتصادي والسياسي لمؤسسات القطاع الخاص، وتمثلت هذه الفلسفة في انتهاج حزم من السياسات الاقتصادية يأتي في مقدمتها بيع مؤسسات القطاع العام الخاسرة للقطاع الخاص.

يرتبط بهذا العامل عامل آخر ألا وهو تزايد وتيرة الاعتماد المتبادل - Interdependence بين دول العالم المختلفة، والحاجة المتزايدة لتبادل المنافع بين هذه الدول خاصة في المجالات الاقتصادية، وهو عامل يضعه المؤلف في قمة محبذات التكامل الاقتصادي والسياسي بين الدول - Economic & Political Integration. إن ظاهرة التكامل تؤدي بالضرورة إلى تنازل الدولة عن الكثير من صلاحياتها لسلطة فوق الدولة - Trans-State Authority، والتي تقوم على إدارة العملية التكاملية. ولعل التجربة الماثلة للاتحاد الأوروبي واتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية - N.A.F.T.A، والمؤتمر الاقتصادي لمنطقة آسيا - المحيط الباسيفيكي - APEC، لخير مثال للتجارب التكاملية المعاصرة، والتي أسهمت في إضعاف مؤسسة الدولة.

وأخيراً وفي إطار تناوله أسباب ضعف الدولة يرى المؤلف أن المركزية المقيتة والتي ميّزت سلوك الدول في الماضي خاصة في علاقة المركز بالأطراف في طريقها الآن إلى التقهقر، والتجربة الماثلة توضح بما لا يدع مجالاً للشك أن هيمنة المركز آخذة في الاضمحلال تجاه الأطراف خصوصاً في الدول التي تتميز بظاهرتي التنوع الثقافي والتعدد العرقي، والأمثلة على ذلك كثيرة، نجد هذا مثلاً في علاقة إسبانيا بإقليم كاتلونيا - Catalonia، وفي بريطانيا في علاقة لندن بكل من اسكتلندا وويلز، ونلحظ النمط نفسه من العلاقات في بلجيكا فيما يختص بعلاقاتها بالوالون والفلاندرز - Walon & Flanders. إن تقليل الظل الإداري للمركز على الأطراف أدى في بعض الأحيان إلى أن تنتهج هذه الأخيرة سياسات خارجية خاصة بها مع جاراتها مما يعني تجاوز المركز. في ظل هذه الظروف والمستجدات يرى المؤلف أن مآل الدولة ليس الزوال الكلي، وإنما انحطاطها وضعفها، أو ما أسماه بتراجع الدولة - Retreat of the State.

ملاحظات وتعليق

فيما يختص بمنهج الدراسة: ناقش المؤلف مجموعة من التساؤلات الرئيسة باعتبارها تمثّل جوهر إشكالية البحث، ويمكن تلخيصها في الآتي:

ما الدولة؟ كيف برزت هذه المؤسسة؟ وما ظروف تطورها ونضجها؟ كيف ولماذا بدأت بالذبول والضعف؟ وما حقيقة مستقبلها؟

وللإجابة عن مجمل هذه الأسئلة اتبع المؤلف المنهج التاريخي التحليلي المقارن؛ حيث حدّد جملة من المفاهيم المفتاحية على رأسها "الدولة"، ثم عرّف هذا المفهوم إجرائياً، ومن ثّمَّ تتبع معانيه ودلالاته. ويأتي استخدام المنهج التاريخي التحليلي المقارن لبيان علاقة المفهوم الرئيس "الدولة" بالزمان والمكان، ويمكن القول أيضاً أن استخدام هذا المنهج كان ضرورياً لسبر غور الكيفية والظروف التي نهضت فيها مؤسسة الدولة تاريخياً وأيضاً إبراز مسيرة التحورات والتطورات التي مرّت بها وأدت إلى تشكلها التاريخي مروراً بفترة تألّقها وأخيراً انحطاطها.

أهم نتائج البحث

إن المنهج الذي اتبعه المؤلف في معالجة موضوعه قاده إلى عدّة نتائج جوهرية يأتي في مقدمتها الآتي:

أولاً: إن الدولة مؤسسة حديثة نسبياً إذا ما قورنت بمفهوم السلطة أو الحكومة، فقد وجدت الثانية منذ أن وجدت المجتمعات الإنسانية بوصف الحكومة إطاراً لتنظيم العلاقات بين الأفراد داخل الجماعة أو لتنظيم العلاقات بين مختلف الجماعات البشرية.

ثانياً: ارتبط ظهور الدولة بتغذية المشاعر الوطنية - Nationalism تلك الظاهرة التي بلغت أوجها في منتصف القرن السابع عشر للميلاد، خاصة في غرب أوروبا، ومن ثّمَّ انتقال هذه المؤسسة إلى مناطق أخرى من العالم.

ثالثاً: تطورت مؤسسة الدولة عضوياً كأي كائن حي استجابة لمتطلبات تاريخية وإنسانية معينة؛ حيث مرّت بحالتها الجنينية الأولى وصولاً إلى حالة من النضج تزامنت مع انتصار الثورة الفرنسية، حيث شهدنا في هذه الحقبة عملية فصل الدين والسياسة، أو عملية علمنة الدولة - Secularization of the State مما استتبع تقليم أظافر الكهنوت وإعلاء قيم الليبرالية، وتوسع مؤسسات المجتمع المدني وفصلها عن مؤسسة الدولة، وبلغت الدولة عنفوانها خلال النصف الأول من القرن العشرين حيث صارت مخلوقاً مؤلّهاً وممجّداً باستغلالها للمشاعر الوطنية للشعوب، الأمر الذي قاد إلى العديد من الحروب كانت أدماها الحرب الكونية الأولى والثانية، وكان من نتائج الحرب العالمية

الثانية أن نهضت مجموعة من المستجدات أدّت في مجملها إلى إضعاف مؤسسة الدولة وتقهقرها وفقدانها دورها المركزي مع ظهور مؤسسات منافسة.

الملاحظات النقدية

أبرزت الدراسة مجموعة من الملاحظات الإيجابية على النحو الآتي:

أولاً: وفّق المؤلف في ضبط المفهوم الرئيس لدراسته "الدولة" لغوياً وإجرائياً؛ حيث أرجعه إلى مكونات أربعة أساسية: الإقليم، والسكان، والسلطة أو الحكومة، واعتراف من الآخرين بأحقية تلك السلطة وسيادتها على الإقليم محل البحث. وأوضح أن انتفاء أي من هذه العناصر ينفي وجود الدولة. وبلغ من دقة ضبط المؤلف لهذا المفهوم المحوري تمييزه للفروقات بين مفهومي "الدولة" و "الحكومة"؛ حيث إننا نجد كثيراً من المؤلفات تتعامل مع المفهومين بحسبانهما مترادفين، فقد أوضح المؤلف أن الحكومة جزء من مكونات الدولة وأن الأولى سابقة زماناً عليها، وأن الدولة مؤسسة حديثة نسبياً حيث يعود جذرها التاريخي إلى أواسط القرن السابع عشر للميلاد، بينما وجدت السلطة أو الحكومة منذ آلاف السنين.

ثانياً: دقة اللغة المستخدمة في الكتاب وجمالها مع الاقتصاد في استخدام الألفاظ بما يكفي لتوصيل مراد الباحث إلى ذهن القارئ في يسر وسهولة وفي غير ما إطناب. نلاحظ أيضاً خلو متن البحث من أي أخطاء مطبعية أو أسلوبيَّة.

ثالثاً: استفاد المؤلف من ذخيرة هائلة من المراجع التاريخية الأولية والثانوية ووظفها توظيفاً حسناً في بيان نقاط بحثه وبيان أدلته، وذلك برجوعه إلى مصادره في مظانها الأصلية.

من جهة أخرى برزت لنا من خلال الدراسة مجموعة من الملاحظات السلبية يمكن تلخيصها على النحو الآتي:

أولاً: هناك تحيز منهجي واضح في الكتاب بانحياز المؤلّف إلى المنهج الغربي العلماني في تناوله لموضوع مؤسسة الدولة، هذه النظرة الأحادية للتاريخ حجبت عن الكاتب أهمية وضرورة النظر إلى المناهج والاتجاهات الأخرى التي تناولت بالدراسة موضوع الدولة، فهو مثلاً لم يذكر أو يتعرض بالتقصي لنظرية الفيلسوف المسلم ابن خلدون لقيام الدولة وسقوطها، والتي أبرزها في كتاب "المقدمة". ولا يمكن لأي عمل علمي ناضج

عن موضوع الدولة أن يتجاوز أو يقفز فوق إسهام ابن خلدون البارز في هذا الخصوص. وبالدرجة نفسها من الانتقائية نجد أن المؤلف يهمل الحديث عن المفهوم الماركسي للدولة، ودور العوامل الاقتصادية والصراع الطبقي في تحديد شكل ومحتوى الدولة.

ثانياً: لم يرد في الدراسة ولو مرة واحدة ذكر لمفهوم العولمة - Globalization، ولا يمكن تصور دراسة من هذا النوع تتحاشى - عن قصد أو دون قصد - التعرض لهذا المفهوم، وذلك على الرغم من أن المؤلّف قد تعرض بالحديث عن بعض مكونات العولمة وتأثيرها على سلطة الدولة، إلاّ أن تعرضه جاء مجتزئاً ومبتسراً، فلم يتعرض لعملية عولمة وتدوير رؤوس الأموال - Globalization of Finance، تلك العملية التي تتم على مدار الساعة، وتتم خارج إطار الدولة، وليست للدولة أي سيطرة عليها.

كما لم يتعرض لسوق المضاربة العالمية ولدور المضاربين - خذ مثلاً دور جورج سوروس المضارب العالمي في سوق المال والذي تسبب في زلزلة سوق المال في جنوب شرقي آسيا عام ١٩٩٧م - هذه المعطيات تضع العولمة على رأس قائمة العوامل التي تضعف الدولة ومؤسساتها.

ثالثاً: مع أن المؤلّف قد خصص الباب الأخير من كتابه لتحليل جملة العوامل التي تضعف من سلطة مؤسسة الدولة، إلاّ أن تحليله قد غفل عن ذكر عدد من العوامل والمستجدات المهمة الأخرى والتي أسهمت وتسهم في إضعاف الدولة، فعلى سبيل المثال لا الحصر ظهرت بعيد الحرب العالمية الثانية مجموعة من القضايا والمسائل ذات طبيعة دولية ولا يمكن لمؤسسة الدولة وحدها التعامل معها بكفاءة واقتدار، وإنما يمكن فقط التعامل معها عبر أجهزة ومؤسسات ذات طبيعة عالمية - Transnational.

مثلاً في مجال الأمراض والأوبئة ظهرت أمراض مثل الأيدز والإيبولا - Ebiola وغيرهما يصعب على دولة بمفردها مهما بلغت إمكاناتها العلمية والتقنية أن تتعامل معها بكفاءة، من جهة أخرى زاد الاهتمام بقضايا البيئة مثل التصحر وتآكل طبقة الأوزون والارتفاع الملحوظ في درجات الحرارة على مستوى العالم، والتخلص من النفايات السامة في البحار والمحيطات.

من جهة ثالثة تثير قضايا الجوائح ونقص الغذاء والزيادة المضطردة في تعداد السكان، وتنامي الهوة التي تفصل بين الأغنياء والفقراء مع تزايد إيقاع الدعوة لتأسيس نظام اقتصادي دولي جديد يراعي مصالح الدول النامية، تثير هذه المسائل قضايا في غاية التعقيد والحساسية على الساحة الدولية، وهي بالتأكيد فوق طاقة أية دولة للتعامل معها منفردة.

يرتبط بهذه القضايا الشائكة التطور والتغيير الجذري الذي طرأ على بنية ومحتوى القانون الدولي خلال الخمسين عاماً المنصرمة؛ ففي الماضي كانت الدولة الفاعل الوحيد الذي يملك الشخصية الاعتبارية القانونية في نظر القانون الدولي، أما الآن نجد توسعاً وتمدداً في مناط القانون الدولي بالنسبة لهذه الشخصية الاعتبارية ابتداءً من النصف الثاني من القرن العشرين.

فإلى جانب الدولة ظهرت مجموعات جديدة مثل المنظمات الدولية والإقليمية والشركات متعددة الجنسية، وحتى الأفراد يعتبرهم القانون الدولي مسئولين عن أفعالهم وبناءً عليه يمكن مقاضاتهم بحسبان أنهم يملكون شخصية اعتبارية قانونية، وما محاكمة مسئولي الصرب السابقين والتي تتم الآن في لاهاي عن جرائمهم في البوسنة وإقليم كوسوفو إلا تذكير بهذه القاعدة القانونية المهمة.

ولكن وعلى الرغم من هذه الملاحظات يظل كتاب كرفيلد علامة مضيئة لفهم مسيرة مؤسسة الدولة والتطورات التي مرت بها، وتفسير التغييرات التي صاحبت هذه العملية. وفي يقيننا أن مثل هذه الأعمال تحتاج بطبيعتها إلى تضافر جهد عدد من المتخصصين حيث يتناول كل واحد منهم قضية أو مسألة بعينها من باب تخصصه، وبهذا نضمن عملاً علمياً متكاملاً بقدر الإمكان.